



د. دلوصاحي
almsfer@hotmail.com
عبدالله المسفر العدواني

شطب الدستور لا فيصل!

اللغط الدائر حول شطب د. فيصل المسلم ومحاولات عدم تمكنه من خوض انتخابات مجلس الأمة لغط مقصود ولعبة سخيفة يلعبها البعض بقصد إثارة إبعاد المسلم عن المشهد.

شطب فيصل المسلم من انتخابات مجلس الأمة لأنه كان مخلصا ودافع عن الحق ووقف في وجه الفساد أمر غريب وعجيب ويدير وينسف أي وثيقة بين الشعب ومن يحكمه لأن هذا التقصد والتعقب ليفصل المسلم ينسف الدستور من أساسه بمواده التي تكفل لعضو مجلس الأمة أن يحارب الفساد ويراقب ومن ثم يشرع.

بعيدا عن كون فيصل المسلم فارسا ورجلا شجاعا ومعظم الكويتيين يحبونه لمواقفه البطولية، لا بد أن ننظر للأمر بنظرة واقعية فالمسلم لم يفعل سوى المطلوب منه كرجل اتتمنه الشعب ووثق به وأعطاه الوكالة لكي يتحدث عنه، وشطب المسلم هذا يجعلنا نعود للخلف ليس فقط لما قبل استقالة الحكومة وحل مجلس القبيضة بل حتى قبل كتابة دستور البلاد نفسه.

ولكي نكون منطقيين علينا أن نقرأ مواد الدستور فللمادة 108 تقول ان عضو مجلس الأمة يمثل الأمة بأسرها ويرعى المصلحة العامة ولا سلطان لأي هيئة عليه في المجلس أو لجانه.. وتقول المادة 109 أن لعضو مجلس الأمة حق اقتراح القوانين، فيما تقول المادة 110 ان عضو مجلس الأمة حر فيما يبديه من آراء أو أفكار في المجلس أو لجانه ولا تجوز مؤاخذته عن ذلك بحال من الأحوال.

لقد أعطى الدستور لعضو مجلس الأمة الحصانة الكافية لكي يعبر عن آرائه ويفضخ الفساد، فلماذا نقوم الآن بهدم هذا الدستور ونسف الوثيقة التي هي بمثابة صمام الأمان لنا جميعا ليعرف كل منا حقوقه وواجباته؟!

شطب فيصل المسلم شطب لمواد الدستور سالفة الذكر التي استعرضتها، وفيصل قال ما لديه وهو عضو في مجلس الأمة يمثلنا جميعا وتحت قبة البرلمان وهو المكان الشرعي لكي يفضخ النواب أي فساد ويتصدوا له.

الفارس فيصل المسلم صقر مجلس الأمة السابق ليس هو موضوعنا فلا فرق في هذا الموقف بين فيصل وعسكر ولا حتى زنيفر، الأمر هنا يتعلق بفكر وبمستقبل الدولة، وقد كنا استبشرنا بقدوم رئيس وزراء جديد واعتقدنا أن النهج سيكون جديدا والفكر مختلفا، صحيح رئيس الوزراء الحالي هو أحد أعضاء الحكومة السابقة لكننا اعتقدنا أن وجود الرئيس الجديد في موضع القيادة سيكون أمرا مختلفا، فهل كان ظننا هذا ليس في محله؟

شطب فيصل المسلم ليس قرار القضاء ولكن لجنة وزارة الداخلية والوزير بيده الأمر إما يشطب أو يفكر ويتعقل ويتخذ القرار الصواب، فيفصل ليس رجلا محلا بالشرف والأمانة، وليس متبهما في قضية مخدرات أو اختلاسات أو قبض مبالغ ليست من حقه، فيفصل كان يتصدى للفساد ويكشفه، فهل هذا هو جزء المخلص الذي يرفض الرشوة والفساد، أم أن النهج الجديد هو ترويع نواب البرلمان المقبل حتى لا يفتح أحد فمه وإلا فسيكون مصيره مصير فيصل؟! يا سمو رئيس الوزراء الجديد، انتصر للدستور واقراه ولا تضعه في جيبيك، فالنهج القديم لا ينفق في العصر الجديد وأقول للنواب السابقين والمرشحين المخلصين ما يحدث من ترويع لكم قبل دخول المجلس أمر عليكم أن ترفضوه، ولا بد أن يكون موقفكم حازما من البداية وإلا فليحكم السلام.

نظرة ثاقبة
altheher@windowslive.com
إبتسام محمد العون

أنت اللاعب وأنت الحكم!

بحكمة بالغة ونظرة ثاقبة أصدر سيدي صاحب السمو قرارا واعيا لنزع فتيل الأزمة السياسية الدائرة بين السلطتين والتي كادت تدخل البلاد في نفق مظلم لا يعلم عقباة إلا الله، حيث أمر بمرسوم سام استقالة الحكومة وحل مجلس الأمة، وعلى هذا المرسوم نشط الناشطون وتحرك السياسيون للانتخابات المقبلة، وغدت البلاد على قدم وساق استعدادا لهذا العرس الديموقراطي والذي بدت ملامحه واضحة على أرض الوطن.

وكما أن الطلبة في هذه الأيام في معترك مع اختبارات نهاية الفصل الدراسي الأول، كذلك الشعب الكويتي برمته في معترك وطني انتخابي صعب لم تعهد الكويت مثله من قبل، وذلك لرد جزء من جميل هذا الوطن وما أكثر جمائله، فالكل يطمح لحكومة متجانسة تملك رؤى واضحة وصناعة قرارات متميزة، حيث تنطق بالحق ولا تخشى لومة لائم والتأمالت الشعبية توافقه إلى مجلس قوي أمين يضرب بيد من حديد كل من تسول له نفسه اختلاس مقدرات الشعب، والعبث بمصالحه فقد عانت الكويت ما عانت من الأمم موجعة وفضائح واختلاسات مخزية ونعرات طائفية وقبلية قاضية أنهكت الوطن وحطمت آمال المواطن. فبلغت أوبة حانية وحكمة سياسية عالية طلب والدي صاحب السمو مرارا وتكرارا من أبناء شعبي أن يعينوه من بعد الله على اختيار الأصلاح والأكفا من ممثلي الشعب، فلا نخيب آمال والدنا اليمونة، ولا نقلت كويتنا بأيدينا، فنحن مسؤولون في اختيارنا أمام الله ثم أمام أنفسنا فلنحكم ضمائرنا، ولنحفظ ذمنا ولنرتق بأخلاقنا في اختيار من يمثلنا.

عزيزي الناخب الفطن أنت اللاعب وأنت الحكم في اختيار من يملك فضائيق الاقتراع هي المحك لاختبار مدى محبتك ووطنيتك فالوطنية ليست شعارات ترفع ولا أناشيد تردد، بل هي مسؤولية وانجاز وكفاح من أجل تراكب يا وطن، فيفعل واعية ووطنية صادقة وأمانة راسخة بعيدا عن الجمالات والمدارة فمصالح الكويت فوق كل مصلحة، فلذلك لا بد من اختيار المرشحين الأكفاء الأمانة الجادين في التطوير والحريصين على مصلحة البلاد والعباد، ولابد من فزعة شعبية لإرساء أعمدة الديموقراطية وتضميد جراحنا الوطنية ونسج رداء الحرية فالحرية لا توهب بل تنتزع انتزاعا. والان عزيزي الناخب هل عرفت ما دورك؟ فأنت اللاعب وأنت الحكم!



م. 36
عبد الواهدي الصالح

قالوا إنهم لن يكتفوا بهذه المطالب فقط فالحبل جرار، وما هي نبوءاتهم تتحقق فيعد حكم المحكمة ثم شطبه من سجل المرشحين، فالآن التهديد بالاعتصام أمام السلطة القضائية احتجاجا برمزها قصر العدل ثم النزول مرة أخرى إلى الشارع للضغط للتراجع عن القرار! فهل نحن أمام دولة فوضوية أم دولة قانونية؟! إذا كانت المطالب تؤخذ باليد وعبر ضغط احتجاجات الشوارع فلماذا اللوم على البدون الذين خرجوا للمطالبة بالجنسية الكويتية، ومن يمنع كلا من شرائع المجتمع الكويتي من النزول إلى الشوارع للمطالبة بحقوق المواطنة ورفع الضيم والاضطهاد عنهم (كما هو في تصوراتهم) ويرجى عدم الخلط بين ذلك وبين المطالب الشعبية العامة الناجمة عن كابوس الديكتاتورية ومصادرة الحقوق الأدمية وأهمها حق الشعب في اختيار ممثليه في مؤسسات صناعة القرار وهو ما يحصل الآن في الدول المستبدة! إن أقصر الطرق لتحقيق المطالب الوطنية عندنا هو عبر اختيار راشد لممثلي الأمة ثم التشريع القانوني أو تبديله أو تعديله.

ومن المؤكد ان الحكومة لها احتيالاتها



يا سادة ياكرام السالفة عفسة ونحن في دوامة!

إنه سؤال مفترض وقد يكون في مكانه عندما يعلن هذا الجيل من أعضاء مجلس الأمة السابق والقادم أو يظهر عليه أنه أدى قسطه للكويت وصار عليه أن يستريح، أي عندما يتعب كبار أعضاء مجلس الأمة ويتوقفون عن العطاء أو ينسحبون شيئا فشيئا من الساحة السياسية من سيحل مكانهم أو يملأ فراغهم أو يتسلم الراية بعدهم، ذلك أن عالم السياسة هو عالم عطاء مستمر يتسلم رايته الاجيال جيلا بعد جيل، من هنا يكون السؤال: هذا الجيل من النواب رجالا ونساء، هل من مؤثر أن جيل اليوم على استعداد لأن يأخذ عنه الراية؟ وهل هم مؤهلون يا ترى لتسلم الراية؟ نحن لا نعتقد ذلك، ومن يعيش ير، لأننا لم ننتخب غيرهم فكيف نعرف؟ غضب وغيظ وتوتر يرتسم على وجوه الناس تلمحها في الأزقة والشوارع والمناطق سواء كنت في ضاحية عبدالله

a.almeshar2@hotmail.com
عبد المحسن محمد المشاري

السياسية وخبثها للالتفاف على تطبيق القانون وهنا كذلك ينبغي مواجهتها بالادوات الرقابية الدستورية والتشدد فيها! هذا هو الوضع الطبيعي ومن المؤكد ان عيب الديموقراطية هو حكم الاكثرية الغالبة داخل المجلس التشريعي والعيب الاكبر ان تكون الديموقراطية لدى البعض مشروطة بتحقيق مصالحه وعدم المساس بها! ورغم كل ذلك ينبغي ان يمارس الشعب كل الوسائل السلمية المشروعة بحكم القانون والأعراف المحلية والمبادئ الدولية، للتعبير عن آرائه ومواقفه ويجرى ذلك تلقائيا ولو بتنظيم من التجمعات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني لا أن تكون عبرا لهروب النواب من قاعة عبدالله السالم بعد فشلهم في استخدام أدواتهم التشريعية والرقابية وبحكم الأغلبية فيديرون ويتأمرون للنزول الى الشارع وكأنه خروج عفوي من الشعب لمصادرة وإسقاط القرار الرسمي بالغضب والقهر والذي يبدو ان الحكومة قد استمراته وقبلت به هوانا منها!

□ □ □
كم هو مؤلم ان تسيل نقطة دم واحدة

السالم أو في الجهراء، فالحال واحد، كل منا أصبح جزيرة منعزلة بذاتها لم يعد أحد ينتبه لغيره أو يلتفت حوله. الكل أصبح يسير وكأنه معصوب العين إلى قدره المحتوم يحمل همومه وشواغله وأفراحه وأطراحه بين جوانحه وتحت الضلوع. لا يوجد مرض نفسي أو عقلي أو أخلاقي يصاب به الفرد ولا توجد رذيلة يبتلى بها الفرد إلا وتصاب بها المجتمعات، فكما يفجع الفرد تفجع المجتمعات وتكون الفجيعة مضاعفة، وهذا الزمن فيه العجائب والغرائب وتلك الأمراض والردائل تكثر في أيامنا الحالية البائسة بسبب ضعف المناعة الأخلاقية وتعفن الحياة السياسية اللاديموقراطية وفقداننا لثقافة الحوار. بعد ان قدمت الحكومة استقالتها وحل مجلس الأمة ماذا عن المستقبل؟ هذا هو السؤال الذي ينبغي أن نشغل انفسنا به الآن، ماذا عن خططنا للمستقبل؟

في الكويت، وكم هو مؤلم أكثر أن نعيش اليوم مظالم قضية إنسانية تم تأجيلها وتسويقها عدة عقود عبر وعود مزيفة وتم المتاجرة بها حتى تضخت! قضية البدون الآن على وشك محاولة تدويلها! فهل هذا معقول من دولة الدستور والقانون، وإذا كان هكذا ديدن الحكومة فأين جدية نواب الأمة السابقين في العمل التشريعي والرقابي لمعالجة هذه القضية الإنسانية المزمنة حتى الآن هناك من يتاجر في القضية لمكاسب معلومة! ولا يندعم وجود جهات وأفراد ومؤسسات ينظرون إليها بعين الله الذي لا يرضى سبحانه بالظلم. الآن وبعد السماح لهم بالتجمع والتعبير عن آرائهم عدة مرات فأعتقد الرسالة وصلت وكان يمكن بدلا من تحدي وزارة الداخلية أن يتم الاتفاق بينهم لتشكيل لجنة من كبار القوم من ذوي الرأي الصائب والحكمة لمتابعة هذا الوعد الجديد (بعيد الوطني والتحرير) لمنح الجنسية لمن يستحقها ضمن معايير واضحة وعادلة. وعلى نواب المجلس المرتقب ان يعملوا لتعديل تشريعي يتيح لغير الكويتيين التعبير السلمي عن آرائهم في تجمعات سلمية بدلا من لطم بعض المرشحين المتفعل الآن!

ماذا عن أحلامنا للكويت وشعب الكويت العظيم؟ ماذا عن الاقتصاد وكيف تعود عجلة الإنتاج والتنمية بقوة مثل أيام السبعينيات والثمانينيات؟ وماذا عن خططنا للنهضة؟ ماذا سنفعل لتطوير التعليم؟ وكيف نبني دولة اقتصادية؟ وكيف نحل مشكلة البدون؟ وكيف نحل مشكلة المعسرین لأن صندوق المعسرین تاخر وليس للجميع؟ الدين «دش» في السياسة، والسياسة «دشت»، في الرياضة، والرياضة «دشت» في الاقتصاد، يعني السالفة عفسة ونحن في دوامة ومحد ضايع فيها الال بلد والمواطن. نعم، الدنيا أصبحت صعبة وتتطلب العمل والجدية من أجل حياة كريمة، إلا أن ذلك ليس مبررا لأن تختفي من شوارع الكويت مشاهد كنا نألّفها في الماضي، فلم نر ابتسامة أو نرد تحية أو سلاما وانعزبت صورة احترام الكبير أو نأخذ بيد شيخ عجوز يريد أن يعبر الطريق.



ohoh6666@hotmail.com
مرحل الأسود



مجرد رؤية إنه تويتير يا قوم!

أكثر ما نشهده من تطور في العصر الحديث هو وسائل الاتصال بشتى أنواعها، من هواتف محمولة واستخدام الإنترنت بشكل يومي ودائم وذلك بفضل الأجهزة الذكية التي تتيح متواصلا وقريبا من الحداثين المحلي والعالمي، ومن أكثر البرامج شيوعا وانتشارا وأكثر فعالية برنامج «تويتير» نسبة إلى ذلك الطائر الأزرق، لم يكن يعلم جاك دورسي صاحب هذا الاختراع مدى قبول الناس به، وبالتالي استخدامه بشكل يومي ومكثف تصل إلى حالة الإيمان، واقتنائه من الكل الصغير والكبير، كما هو سلفه «صمويل مورس» الذي اخترع التلغراف في بداية الأمر ومن ثم زميله ومواطنه «جراهام بل» الذي اخترع الهاتف، هم نجوم في القمة وأستاعاوا بفضل اختراعاتهم تخليد أسماءهم على مر العصور والأجيال.

هذا الوحش والغول المسمى «تويتير» بالنسبة للبعض الذين يعيئون في الأرض فسادا من كبار المسؤولين أيا كانت مراتبهم ومن كانوا يعيشون بأمن وسلام وبحبوة عيش وهدهو في السابق جاء ليكشف الفساد والمفسدين عبر كشف الفضائح والتجاوزات، وبالنسبة لنا كشف «تويتير» البعض من النواب والوزراء وكلاء الوزراء الذين «عشعشوا» في المنصب والبعض من أفراد الأسرة الذين لا ينفكون بالتدخل في الانتخابات والدمع المادي والمعنوي بتوجيه بلوكات من الأصوات لإيصال البعض من المرشحين الذين يختلف الشارع الكويتي العادل مع أطروحاتهم التي يراها ليست في خدمة الوطن والمواطن البسيط، من خلال حشد مؤيدين من النواب للشيخ الفلاني ضد الشيخ الفلاني وكأنهم لعب الدمى، فهذا

التدخل يميته العقل وتشمئز الأنفس منه ويثير لنا حنقا كمواطنين واعين، ولعلكم استوعبتم الدرس في المجلس التشريعي الفأئت أنه لا جدوى من هؤلاء الذين باعوا أنفسهم ووطنهم فهم دائما مع من يدفع أكثر وكما قيل في المثل الشعبي «من عاش بالحيلة مات بالفقر» ونحن نقول بدورنا ككويتيين ناخبين، احفظوا مكانتكم العريزة على قلوبنا يا أبناء الأسرة ولا تتعدوا علينا بإقحام موالين لكم من المنتفعين في سلطة التشريع والمراقبة، يكفيكم حيننا لكم وأننا لا نريد سواكم وكيفيكم أنتم مخصصاتكم ومناصبكم التي جعلتكم في رغد من العيش في ظل بلادنا ودستورها وشعبها الكريم، لا فهذه حقوقكم علينا، واجباتكم أنتم تتطلب عدم التدخل في الانتخابات والبقاء دائما في الحياة، وحفظ الله الكويت من كل مكروه.



الأمن والاستقرار أولوية نواب المستقبل

كما أكدت هنا يوم الخميس الماضي على أن الأمن والاستقرار هما أولى أولويات الكويت والكويتيين بالاستقبال المنظور جراء ما يجري بجوارنا الجغرافي وخصوصا في إيران والعراق، وكما أكدت على وجوب أن يعي هذه الحقيقة المرشحون في طرحهم الانتخابي وجمهور الناخبين عند بنائهم لقرارهم الانتخابي، فإني اليوم أؤكد على ضرورة أن يعي هذه الحقيقة نواب المستقبل، فما يجري قرب حدودنا الشمالية برا وبحرا يفرض عليهم أن يدفعوا باتجاه التهذئة وتدعيم الأمن والاستقرار وترسيخ الوحدة الوطنية، فالمستقبل في ظل ما يجري بالاقليم يندز بأخطار وقانا الله شرورها وسيقيننا بإذنه جل وعلا إذا أدركنا هذه الحقيقة ووجهنا جهودنا وفي مقدمتنا نواب المستقبل في التصدي الحازم الذي يقطع الطريق على تآزيم المؤزمين أن عادوا لتأزيمهم، وكذلك من خلال إصدار قانون يجرم التعدي بالقول أو بالفعل أو بالإشارة على أي من مكونات المجتمع الكويتي، ويجرم التمييز بينهم بخصوص واضحة الدلالة ومانعة لأي التباس. بهذه الإجراءات سنحمي الكويت من الأخطار التي قد تنعكس على أمننا الداخلي لا قدر الله، أما أمننا الخارجي فهو مصان ومحفوظ بالعزيز القدير وبما لدينا من اتفاقيات أمنية مع الدول الكبرى الصديقة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأميركية، ولعل ما يؤكد هذا هو المكاملة الهاتفية التي تلقاها سمو رئيس مجلس الوزراء من نائب الرئيس الأميركي والتي أكد فيها التزام بلاده الثابت بحماية أمن الكويت من أي تهديد خارجي ومن كائن من كان، وعليه لا يبقى إلا أمننا الداخلي الذي لن يعيننا عليه سوى أنفسنا بعد المطع البصير، فهل يكتب لنا سبحانه مجلسا تهيمن عليه أغلبية تضع الأمن والاستقرار وتعزيز الوحدة الوطنية على رأس الأولويات، أضرع لربي عز وجل أن يكتب لنا أن نرى المجلس القادم كما نحب وبما يحقق لنا ولوطننا العزيز وشعبنا الكريم الأمن والاستقرار ويحقق الوحدة الوطنية، بيد أن هذا لن يحدث في حال استمر البعض في تكرار خياراتهم التي أثبتت التجربة العملية فسادها وآتت بنواب مؤزمين عرضوا وبالتضليل والهرجلة الأمن والاستقرار الوطني للخطر الداهم وأسألهم الله لو وقعت مواجهة بين إيران وأميركا وقت ان كانوا بالشارع؟ أليس كان سيحدث ما لا يحمد عقباه؟ وكذلك لن يحدث ما يتمناه الوطن إذا استمر البعض من أهلي وأخواني وأخواتي وهم يقدرون بعشرات الآلاف على عدم مبالاهم وعدم المشاركة بالتصويت ليفتحوا بهذا الباب لتعزيز فرص المؤزمين بل ومشاريع المؤزمين للعودة والدخول لمجلس الأمة، فهل من مدكر؟